Venture Insights

رؤى ڤينتشر إنسايتس · إصدار خاص · أغسطس 2026

فجوة التأسيس: ما لا تخبرك به 71 ألف سجل تجاري جديد في الربع الواحد عن بناء الأعمال في السعودية

تُصدر المملكة العربية السعودية نحو 71 ألف سجل تجاري جديد في الربع الواحد، وتجاوزت 1.9 مليون سجل نشط، غير أن طفرة التأسيس تقوم فوق سوق رأس مال جريء تراجع بنسبة 74 بالمئة على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2026، وفوق معدل بقاء للشركات الناشئة على مدى خمس سنوات لا يزال دون النصف. لم يعد عنق الزجاجة في بدء النشاط، بل في عبور المسافة بين السجل التجاري والمنشأة العاملة القادرة على الوصول إلى التمويل والاستمرار. بالنسبة إلى المؤسسين والممولين ومزودي الخدمات، تحول السؤال الحاسم في القرار من ما إذا كان ينبغي البدء إلى كيفية بلوغ الزخم قبل أن يلحق رأس المال والامتثال والتدفق النقدي بالركب.

صدر في 12 أغسطس 2026

تصدر ڤينتشر إنسايتس هذا التقرير لأغراض المعلومات العامة. وهو يعكس المصادر المتاحة وقت إعداده، مع توثيق الأرقام وادعاءات الأطراف الثالثة حيثما وردت. لا يُعد التقرير استشارة استثمارية أو قانونية أو مالية، ولا تتحمل ڤينتشر إنسايتس أي مسؤولية عن قرارات تُتخذ استنادًا إليه. تحقق من الأرقام بشكل مستقل قبل الاعتماد عليها.

الصورة العامة

يجري تأسيس الأعمال في المملكة العربية السعودية على نطاق صناعي، وباتت المنظومة المحيطة به — التسجيل والضمانات والإقراض التنموي ورأس المال الجريء — كثيفة بما يكفي لقراءتها بوصفها اقتصاداً واحداً. وهذا ما يفعله هذا الإصدار.

التدفق الرئيسي كبير وثابت. سجّلت المملكة العربية السعودية 1.9 مليون سجل تجاري نشط بنهاية الربع الثاني من عام 2026، بزيادة 12 بالمئة على أساس سنوي، مع إصدار أكثر من 71,000 سجل جديد خلال الربع؛ وبلغ الإجمالي 1,918,512، شاملًا 1,280,505 مؤسسة و638,007 شركة. [1] وجاءت أرقام الربع الأول من عام 2026 مقاربة إلى حد بعيد — إذ بلغت السجلات التجارية نحو 1.89 مليون بنهاية الربع الأول من عام 2026، مع إصدار 71,000 قيد جديد خلال الأشهر الثلاثة. [12]

هذا الثبات في حد ذاته إشارة. فقد حافظ التأسيس على استواء عام عبر ربعين حتى مع تبدّل الأرضية من تحته — نظام تسجيل جديد، وتصحيح في سوق الاستثمار الجريء، وحملة تنظيف للسجل تقودها الوزارة. الحجم حقيقي؛ والسؤال الذي يضغط عليه هذا التقرير هو أي حصة منه تتحول إلى أعمال عاملة وممولة.

ملاحظة بشأن المصادر، مصاغة بوضوح. تصف سلسلتان رسميتان الفئة نفسها ولا تتفقان دائماً. تعدّ نشرة قطاع الأعمال الفصلية الصادرة عن وزارة التجارة السجلات التجارية؛ بينما يعدّ مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابع لمنشآت المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويتأخر بربع أو أكثر. في أواخر عام 2025 أفادت منشآت بأن السجلات التجارية النشطة بلغت 1.7 مليون بنهاية الربع الثالث من عام 2025 [17]، بينما كان تعداد الوزارة قد ارتفع بالفعل إلى مستويات أعلى في عام 2026. وحيث يتباعدان، نستشهد بكلٍّ منهما بالاسم والفترة بدلًا من المزج بينهما — وعلى المؤسسين أن يفعلوا الشيء ذاته.

ما الذي يقود ذلك

الطلب: التأسيس واسع وشاب ونسائي بصورة متزايدة

يمثّل تكوين السجلات الجديدة أكثر أجزاء البيانات إثارة للاهتمام بنيوياً. امتلكت النساء 46 بالمئة من سجلات المؤسسات التجارية النشطة، فيما امتلك رواد الأعمال الشباب 38 بالمئة منها، [1] وفق نشرة الوزارة للربع الثاني من عام 2026. وعلى صعيد تدفق السجلات *الجديدة* تكون الحصة النسائية أعلى: إذ شكّلت رائدات الأعمال 47 بالمئة من السجلات التجارية الصادرة حديثاً في الربع الأول من عام 2026 [12]. ويمثّل هذا تحولًا حقيقياً في هوية من يوقّعون العقود.

يميل المزيج القطاعي نحو أنشطة أولويات رؤية 2030، مع نمو سجلات التجارة الإلكترونية وتصنيف المملكة العربية السعودية بين أسرع دول العالم نمواً في هذا القطاع، وتوسع التأسيس المرتبط بالسياحة — المنتجعات والمرشدون السياحيون ومنظمو الرحلات ووكالات السفر والفنادق — والخدمات اللوجستية جميعها.

قراءتنا لإشارة الطلب: يمتلئ السجل تحديداً بالأنشطة التجريبية والحياتية والخدمية التي تتابعها ڤينتشر إنسايتس — لكن التسجيل يقيس *نية التداول* لا التداول ذاته.

العرض: السجل حصل على قواعد ناظمة

أعاد أبريل 2025 ضبط نظام التشغيل. طبّقت وزارة التجارة نظام السجل التجاري الجديد ونظام الأسماء التجارية اعتباراً من 3 أبريل 2025، مؤسِّسةً سجلًا تجارياً موحّداً يشمل جميع الأنشطة التجارية في أنحاء المملكة ويُلغي الحاجة إلى السجلات الفرعية. [10] وثمة نتيجتان تهمّان المؤسسين.

أولًا، بات السجل ذاتي التنظيف. أدخل النظام تأكيداً إلكترونياً سنوياً لبيانات السجل، ليحل محل عملية التجديد السابقة، مع تعليق التسجيل وحذفه في نهاية المطاف عند الإخفاق في تأكيد البيانات ضمن الأطر الزمنية المحددة. [11] والأنياب حقيقية: إذ يؤدي الإخفاق في التأكيد خلال 90 يوماً من موعد التأكيد السنوي المستحق إلى التعليق، وتُحذف السجلات نهائياً بعد سنة واحدة من التعليق. [11]

ثانياً، بدأت حملة التنظيف بالفعل بإزالة سجلات. أعلنت الوزارة إلغاء نحو 39,000 سجل تجاري فرعي منذ دخول النظام الجديد حيّز التنفيذ، بما يمثّل 8.7 بالمئة من إجمالي السجلات الفرعية. [3] (يعود هذا الإحصاء إلى أكتوبر 2025؛ ولم يُنشر عدد إلغاءات أحدث

حتى تاريخ هذا الإصدار.) قراءتنا: بات نمو "السجلات النشطة" الرئيسي رقماً *صافياً* بعد التآكل — ما يجعل تدفق التأسيس الثابت بمعدل 71,000 في الربع أكثر إثارة للإعجاب، وسؤال البقاء أكثر إلحاحاً.

وثمة أيضاً ساعة تشغيل صارمة يقلّل المؤسسون من شأنها. باتت الأعمال مُلزمة بربط الحسابات المصرفية بسجلاتها التجارية، وعليها الحصول على تراخيص النشاط خلال 90 يوماً من التسجيل. [10] فالسجل التجاري يمثّل بداية عد تنازلي، لا خط النهاية.

المناطق: لا يزال اقتصاد ثلاث مدن، مع بروز عسير

يظل التأسيس مركّزاً بشدة. من بين المناطق، استحوذت الرياض على الحصة الأكبر من السجلات التجارية النشطة بواقع 666,108، تلتها مكة المكرمة بـ397,029 والمنطقة الشرقية بـ302,165. [1] وعلى صعيد التدفق *الجديد* يبقى الترتيب نفسه: تتصدر الرياض السجلات الجديدة، تليها مكة المكرمة والمنطقة الشرقية والقصيم، مع بروز عسير في مرتبة أدنى في التصنيف.

تهم عسير قطاعات ڤينتشر إنسايتس تحديداً — فهي حيث يصل عرض الترفيه، وحيث يُسحب التأسيس صعوداً خلفه. قراءتنا: بدأت خريطة المشاريع الكبرى والوجهات تزرع جغرافيا تأسيس ثانوية، لكن الرياض لا تزال تستوعب الغالبية العظمى من رأس المال والمواهب، وأي مؤسس خدمات خارج المناطق الثلاث الأولى يبني على مسافة أبعد من كليهما.

رأس المال: ثلاثة صنابير تعمل بضغوط متباينة

يستمد المؤسسون من ثلاثة مصادر رأسمالية متمايزة، وفي عام 2026 لا تتحرك متزامنة.

تصحّح رأس المال الجريء بحدّة. بعد عام 2025 القياسي — جمعت الشركات الناشئة السعودية 1.72 مليار دولار عبر 257 صفقة في عام 2025، بزيادة 145 بالمئة في التمويل وقفزة 45 بالمئة في عدد الصفقات على أساس سنوي، وهو أعلى مستوى سُجّل على الإطلاق لسوق منفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [5] — انعكس المسار في النصف الأول من عام 2026. هبطت قيمة استثمارات رأس المال الجريء بنسبة 74 بالمئة إلى 219 مليون دولار من نحو 853 مليون دولار قبل عام، وتراجع عدد الصفقات 41 بالمئة إلى 72، من 122 قبل عام. [4] والتركّز شديد: إذ جمعت التقنية المالية 147 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2026، بما يمثّل 67 بالمئة من إجمالي التمويل. [4] بالنسبة إلى مؤسس في القطاعات الحياتية أو التجريبية، فإن رأس مال الملكية أندر وأكثر انتقائية مما توحي به عناوين عام 2025.

صمد الإقراض التنموي على نحو أفضل. بنك التنمية الاجتماعية هو الصنبور الأهدأ والأكبر. قدّم بنك التنمية الاجتماعية تمويلًا بقيمة 8 مليارات ريال سعودي (2.13 مليار دولار) للأفراد ورواد الأعمال عبر قطاعات متنوعة في عام 2025، منها 3.1 مليار ريال ذهبت إلى رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والناشئة، مستفيداً منها 8,000 منشأة. [6] وبما يتصل بقطاعات ڤينتشر إنسايتس: ارتفعت قيمة محافظ بنك التنمية الاجتماعية المخصصة لقطاعات تقنية المعلومات والألعاب والرياضات الإلكترونية إلى 1.30 مليار ريال سعودي. [15]

يتوسع الإقراض المصرفي المدعوم بالضمانات عن قصد. في عام 2024 أصدر برنامج كفالة ضمانات تمويلية بقيمة 13.9 مليار ريال سعودي، داعماً 5,346 منشأة صغيرة ومتوسطة بأكثر من 7,000 ضمان. [7] ويدفع البرنامج نحو الأعلى — إذ يهدف برنامج كفالة إلى رفع إصدارات الضمانات التمويلية إلى ما بين 20 و22 مليار ريال سعودي على مدى عامي 2025 و2026. [7] وهو يفتح صراحةً قطاعات ذات صلة بـڤينتشر إنسايتس: إذ يستعد برنامج كفالة لإطلاق مبادرات جديدة تشمل المشاريع المرتبطة بالرياضة لدعم مسيرة المملكة نحو استضافة كأس العالم لكرة القدم FIFA 2034. [7] لا تزال أرقام الترفيه المبكرة حصة صغيرة من البرنامج الإجمالي، وإن كانت شريحة قطاع الترفيه الدقيقة غير مؤكدة هنا.

الفجوة: حيث يتعثر المؤسسون بين السجل التجاري والتدفق النقدي

هذا لبّ الإصدار. فالمسافة بين إصدار سجل تجاري وإدارة أعمال ممولة وعاملة هي حيث يتسرّب اقتصاد التأسيس — والبيانات الرسمية باتت تتيح لنا رؤيتها.

رقم البقاء هو الأشدّ وضوحاً. تحسّن معدل بقاء الشركات الناشئة على مدى خمس سنوات من 30 بالمئة إلى 42 بالمئة، وإن كان لا يزال دون الهدف البالغ 60 بالمئة. [8] وبعبارة صريحة: بناءً على الأدلة الحالية، لا يبلغ معظم المشاريع الجديدة عامها الخامس. وتشير المعايير الدولية إلى أن منطقة الخطر مبكرة — إذ تكون معدلات وفيات المنشآت الصغيرة والمتوسطة أعلى في السنوات الثلاث إلى الخمس الأولى من التشغيل، بما يعني أن الدعم المستدام لاستدامة المنشأة، لا مجرد تأسيسها، أمر جوهري. [13]

يفسّر هيكل التمويل جانباً كبيراً من التعثر. يتدفق أكثر من 80 بالمئة من الإقراض المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى الجهات الحكومية والشركات الكبرى، فيما تحصل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أقل من 7 بالمئة من إجمالي التسهيلات الائتمانية في المملكة العربية السعودية. [9] وتزيد أعراف الضمانات الأمر تعقيداً: إذ تطلب معظم بنوك مجلس التعاون الخليجي تغطية ضمانات بنسبة 200 إلى 250 بالمئة لقروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يتجاوز بكثير الـ140 بالمئة المطلوبة للإقراض المؤسسي. [9] والعجز الإجمالي كبير — إذ تُقدّر فجوة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بأكثر من 300 مليار ريال سعودي (80 مليار دولار). [14]

والوجهة التي بُنيت المنظومة بأكملها نحوها بالكاد تحرّكت. لم تتحرك مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلا بشكل طفيف عن خط أساسها البالغ 20 بالمئة — وتتباعد صفحات متتبّع رؤية 2030 ذاتها بشأن الرقم الحالي، إذ تفيد إحداها بـ22 بالمئة [8] وأخرى بـ28 بالمئة [13]؛ ونحن نستشهد بالرقم الأكثر تحفظاً — وأي قراءة تُبقيها دون هدف الـ35 بالمئة بفارق كبير، وهو أوسع فجوة بنيوية منفردة في إطار رؤية 2030 برمّته. [8]

قراءتنا للفجوة: حلّت المملكة العربية السعودية مسألة *التأسيس* — فهو رخيص وسريع ومدعوم تشريعياً. أما ما لم تحلّه فهو *المنتصف* — العبور الذي يمتد من 12 إلى 36 شهراً من السجل التجاري إلى إيراد قابل للتكرار، حيث يتركّز رأس مال الملكية في التقنية المالية، ويُقيَّد الائتمان المصرفي بالضمانات، وتعمل ساعة امتثال (ترخيص خلال 90 يوماً، وتأكيد سنوي، وحساب مصرفي مرتبط) بصرف النظر عمّا إذا كان النشاط يتاجر أصلًا. هذه هي فجوة التأسيس، وهنا يثبت كلٌّ من الاستشارات والتمويل القائم على الإيراد واختبار السوق المنضبط جدارته.

الأرقام

المؤشر	القيمة	المصدر (الفترة)
السجلات التجارية النشطة	1,918,512	نشرة قطاع الأعمال، وزارة التجارة (الربع الثاني 2026) [1]
السجلات الجديدة الصادرة في الربع	71,000+	وزارة التجارة (الربع الثاني 2026) [1]
حصة المؤسسات النشطة المملوكة للنساء	46%	وزارة التجارة (الربع الثاني 2026) [1]
الحصة النسائية من السجلات الصادرة حديثاً	47%	وزارة التجارة (الربع الأول 2026) [12]
السجلات النشطة: الرياض / مكة المكرمة / الشرقية	302,165 / 397,029 / 666,108	وزارة التجارة (الربع الثاني 2026) [1]
السجلات الفرعية الملغاة بموجب نظام السجل التجاري الجديد	~39,000 (8.7% من السجلات الفرعية)	وزارة التجارة عبر Saudi Gazette (أكتوبر 2025) [3]
تمويل رأس المال الجريء، النصف الأول 2026	219 مليون دولار (–74% على أساس سنوي)	MAGNiTT / SVC عبر Argaam (النصف الأول 2026) [4]
عدد صفقات رأس المال الجريء، النصف الأول 2026	72 (–41% على أساس سنوي)	MAGNiTT / SVC عبر Argaam (النصف الأول 2026) [4]
حصة التقنية المالية من تمويل النصف الأول 2026	67% (147 مليون دولار)	MAGNiTT عبر Argaam (النصف الأول 2026) [4]
تمويل الشركات الناشئة للعام الكامل 2025	1.72 مليار دولار / 257 صفقة	MAGNiTT عبر SPA (2025) [5]
تمويل بنك التنمية الاجتماعية، 2025	8 مليارات ريال؛ 3.1 مليار ريال لـ8,000 منشأة	بنك التنمية الاجتماعية (2025) [6]
ضمانات كفالة الصادرة، 2024	13.9 مليار ريال؛ 5,346 منشأة	الرئيس التنفيذي لكفالة عبر شركة مباشر [7]
هدف إصدارات كفالة 2025–26	20–22 مليار ريال	الرئيس التنفيذي لكفالة عبر شركة مباشر [7]
معدل بقاء الشركات الناشئة على مدى خمس سنوات	42% (الهدف 60%)	متتبّع رؤية 2030 (2026) [8]
حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي التسهيلات الائتمانية (السعودية)	<7%	Channel Capital / بيانات ساما (2025) [9]

المؤشر	القيمة	المصدر (الفترة)
مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي	22–28% (تتباعد صفحات المتتبّع؛ الهدف 35%)	متتبّع رؤية 2030 (2026) [8][13]

قراءتنا

الفرصة في المنتصف، لا في البداية. التأسيس مسألة محلولة؛ أما البقاء فلا. فأي منتج أو خدمة أو أداة رأسمالية تختصر العبور من السجل التجاري إلى إيراد قابل للتكرار — التمويل القائم على الإيراد، والدعم التشغيلي الجزئي، وإدارة الترخيص والامتثال، والبنية التحتية التجريبية المشتركة — تبيع في أوسع فجوة بنيوية في رؤية 2030 [8]. وهذا عمل أكثر ديمومة من مساعدة الناس على التسجيل، وهو ما جعلته الدولة بالفعل رخيصاً وسريعاً.

الفخ أن تسجّل قبل أن تختبر. حوّل النظام الجديد السجل التجاري إلى بداية عد تنازلي — مهلة ترخيص مدتها 90 يوماً، وحساب مصرفي مرتبط، وتأكيد سنوي [10][11] — والسجل الآن يحذف الخامل نشطاً [3]. فالمؤسس الذي يؤسّس ليبدو "حقيقياً" قبل التحقق من الطلب إنما يشتري التزامات، لا خيارات. ويتوافق هذا مع ما نراه بأنفسنا: **عبر الـ94 مفهوماً لمؤسسين طُرحت على التشخيص المجاني للمفاهيم لدى ڤينتشر إنسايتس حتى الآن، يمتد الطلب على 16 قطاعاً، مركّزاً في التقنية/SaaS والأنماط الحياتية والأغذية والمشروبات — ونحو 2% فقط من المفاهيم المُقيَّمة تُقرأ بوصفها قابلة للتطبيق كما صيغت.** يمتلئ السجل أسرع مما تتشكّل به المقترحات القابلة للتطبيق. المُدخل النادر مفهوم مختبَر، لا سجل تجاري.

من يفوز. في القطاعات التجريبية والحياتية والأغذية والمشروبات، الفائزون في عام 2026 هم أصحاب النموذج خفيف رأس المال والمنضبطون: المؤسسون الذين يختبرون موقعاً أو صيغة واحدة قبل توقيع عقد إيجار، والذين يمدّون أيديهم إلى الدين المدعوم بالضمانات [7] والإقراض التنموي [6] بدلًا من انتظار سوق ملكية ضاق حتى التقنية المالية [4]، والذين يتعاملون مع طفرة المؤسِّسات [1] بوصفها إشارة الطلب التي هي عليها. ويفوز معهم مزودو الخدمات القادرون على تسعير "المنتصف" وتقديمه — الزخم والامتثال ورأس المال العامل.

ما ينبغي مراقبته

- **نشرة قطاع الأعمال للربع الثالث 2026 من وزارة التجارة (متوقعة أكتوبر 2026):** ما إذا كان تدفق التأسيس البالغ ~71,000 في الربع سيصمد مع استمرار تنظيف السجل، وما إذا كان صافي نمو السجلات النشطة سيتباطأ مع تسارع الحذف في ظل نظام التأكيد السنوي [1][3].
- **بيانات MAGNiTT / SVC للنصف الثاني 2026:** ما إذا كان تصحيح النصف الأول توقفاً مؤقتاً بعد العيد وبسبب غياب الصفقات الضخمة — كما توحي صياغة البيانات

بأن النشاط في الربع الأول ظل متسقاً مع المتوسط الفصلي لعام 2025، بينما شهد الربع الثاني أدنى عدد صفقات منذ الربع الثالث من عام 2020 مع تأجيل الإعلانات بعد إجازة العيد [4] — أم إعادة ضبط حقيقية، وما إذا كانت القطاعات غير المالية ستستعيد أي حصة من الكعكة [4].

- **دفعة إصدارات كفالة البالغة 20–22 مليار ريال ومنتجاتها الرياضية/الترفيهية [7]:** أوضح إشارة قريبة المدى على وصول رأس مال الدين إلى قطاعات ڤينتشر إنسايتس قبل أعمال بناء كأس العالم 2034.
- **بيان 2026 (الملتقى السنوي لمنشآت):** راقبوا المحافظ التمويلية المتعهَّد بها — إذ أطلق بيان 2025 سبع محافظ بقيمة تتجاوز 7.6 مليار ريال في يوم واحد

(11 اتفاقية وسبع محافظ تمويلية تتجاوز 7.6 مليار ريال / 2.03 مليار دولار) [18] — بوصفها مقياساً لمقدار "المنتصف" الذي يُموَّل مقابل ما يُعلَن عنه.

- **تحديثات مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي:** أي تحرّك عن 22% نحو هدف الـ35% هو أهم مؤشر منفرد على ما إذا كانت فجوة التأسيس تُغلق فعلًا [8].

المصادر

[1] Saudi commercial registrations reach 1.9mln as AI, tourism sectors drive growth (MoC Q2 2026 bulletin) — Zawya — https://www.zawya.com/en/business/travel-and-tourism/saudi-commercial-registrations-reach-19mln-as-ai-tourism-sectors-drive-growth-busxv3l6

[2] Saudi Arabia issues new commercial licenses in Q2 as business activity accelerates — Arab News — https://www.arabnews.com/node/2607120/amp

[3] 39,000 sub-commercial registrations cancelled since April — Saudi Gazette — https://www.saudigazette.com.sa/article/655732/SAUDI-ARABIA/39000-sub-commercial-registrations-costing-SR21-million-cancelled-since-April

[4] Venture capital in Saudi Arabia falls 74% to $219M in H1 2026 (MAGNiTT/SVC) — Argaam — https://www.argaam.com/en/article/articledetail/id/1924963

[5] Saudi Arabia Startup Funding: 2026 Data & Outlook (MAGNiTT via SPA) — Valu.vc — https://valu.vc/saudi-startup-funding/

[6] Saudi Arabia's Social Development Bank provides $2.13bn financing in 2025 — TradeArabia — https://tradearabia.com/News/331876/Saudi-Arabia%E2%80%99s-Social-Development-Bank-provides-%242.13bn-financing-in-2025

[7] Kafalah Program eyes SAR 22 bn in SME loan guarantees by 2026 — Sharikat Mubasher — https://sharikatmubasher.com/media-hub/news/21481845/kafalah-program-eyes-sar-22-bn-in-sme-loan-guarantees-by-2026

[8] SME Growth & Entrepreneurship Scorecard — Saudi Vision 2030 tracker — https://vision2030.ai/tracker/priorities/sme-growth/

[9] Closing the GCC's SME Financing Gap (SAMA data) — Channel Capital Advisors — https://channelcapital.io/the-gccs-sme-financing-gap/

[10] Commerce Ministry: New Commercial Register, Trade Names Laws Effective Today — SPA — https://www.spa.gov.sa/en/N2292296

[11] Commercial Registration System in Saudi Arabia (confirmation/suspension rules) — https://lawfirm.com.sa/commercial-registration-system-in-saudi-arabia/

[12] Saudi commercial registrations reach 1.89m as 71k new businesses launch in Q1 — Arab News — https://www.arabnews.com/node/2639107/business-economy

[13] SME Growth | Saudi Vision 2030 Programme 2026 (survival/mortality) — https://vision2030.ai/vision/priority-sme-growth/

[14] The Future of SME Financing in Saudi Arabia (SAR 300bn gap) — Included VC / Medium — https://medium.com/included-vc/the-future-of-sme-financing-in-saudi-arabia-fintechs-role-in-bridging-the-gap-f0f2ad32603f

[15] Social Development Bank achieves all 2025 funding goals (IT/gaming/esports SAR 1.30bn) — Zawya — https://www.zawya.com/en/capital-markets/loans/saudi-social-development-bank-achieves-all-2025-funding-goals-jr222ytk

[16] Kafalah entertainment-sector financing (SR304m by mid-2025) — MENA Business Review — https://themenabusinessreview.com/m/saudi-arabias-kafalah-program-boosts-sme-financing-to-sr14-billion-in-q3-2025

[17] Biban 2025: Monsha'at report highlights SME growth (1.7m active CRs Q3 2025) — Arab News — https://www.arabnews.com/node/2621496/business-economy

[18] Biban 2025: Day 3 sees more than $2bn pledged to support SMEs — Arab News — https://www.arabnews.com/node/2621835/business-economy

تصدر فينتشر إنسايتس هذا التقرير لأغراض المعلومات العامة. وهو يعكس المصادر المتاحة وقت إعداده، مع توثيق الأرقام وادعاءات الأطراف الثالثة حيثما وردت. لا يُعد التقرير استشارة استثمارية أو قانونية أو مالية، ولا تتحمل فينتشر إنسايتس أي مسؤولية عن قرارات تُتخذ استنادًا إليه. تحقق من الأرقام بشكل مستقل قبل الاعتماد عليها.